

واقع وسائل الدفع الالكترونية في العراق للمدة [2010 – 2018]

حيدر كامل مجيد / الباحث

أ. د. وحيدة جبر المنشد / المشرف

الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

أدت التطورات والابتكارات التكنولوجية الحديثة التي حصلت على الصعيد الدولي الى ثورة في عالم المعلومات والاتصالات وهذه تعد من اهم سمات العصر الحديث التي تأثر بها المجتمع وبدأ الافراد يتعاملون على اساسها لا كونها لتسخيرها التقنيات الحديثة لتمنح الافراد خيارات جديدة وتختصر الوقت والجهد وتقلل من التكلفة، وبذلك فإن ما أنتجه هذا التطور أثر على مختلف القطاعات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية وبما أن القطاع المصرفي هو من أهم القطاعات الاقتصادية لذلك فإنه تأثر في هذا التطور وظهر ذلك من خلال تطور وسائل الدفع التقليدية وتحولها الى وسائل الدفع الالكترونية. وبذلك فقد شهد القطاع المصرفي العراقي بعد عام 2003 انفتاحاً على العالم الخارجي من خلال استخدامه للتقنيات المصرفية الحديثة في تقديم الخدمات للزبائن بهدف مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي، وبذلك فقد سعت المصارف العراقية الى تطوير خدماتها من خلال استخدام تقنيات المعلومات و تطبيق أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية من اجل تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها واستحداث خدمات جديدة وكذلك زيادة إنتشار الخدمات المصرفية فضلاً على ذلك زيادة كفاءة وفاعلية العمل المصرفي و زيادة ارباحها، وبذلك فقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث اذ تناول المبحث الاول ماهية وانواع وسائل الدفع الالكترونية، اما المبحث الثاني فقد تطرق الى المكونات الرئيسة لمشروع تطوير وتحديث نظام الدفع في العراق وفي المبحث الثالث تم التطرق عن العوامل المؤثرة على انتشار وسائل الدفع الالكترونية في العراق.

الكلمات المفتاحية :- وسائل الدفع الالكترونية . المصارف العراقية

The Reality Of Electronic Payment Tools In Iraq For The Period (2010 – 2018)

Haider Kamel Majeed
Dr.Wahida Jabr.

haiderjuhashy@gmail.com
waheda@Uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The recent technological developments and innovations that have taken place at the international level have led to a revolution in the world of information and communications, and this is one of the most important features of the modern era that affected society and individuals began to deal on its basis because it harnesses modern technologies to give individuals new options that reduce time and effort and reduce the cost, and thus what I produce This development affected various economic, legal, social and cultural sectors, and since the banking sector is one of the most important economic sectors, therefore, it was affected by this development and this appeared through the development of traditional payment methods and their conversion to electronic payment methods.

The Iraqi banking sector has witnessed, after the year 2003, an openness to the outside world through the use of modern banking technologies in providing services to customers in order to keep abreast of developments and developments in the international banking sector. Thus, Iraqi banks have sought to develop their services through the use of information technologies and the application of electronic payment systems and means in order to diversify the banking services it provides and to create new services as well as to increase the spread of banking services in addition to increasing the efficiency and effectiveness of banking work and increasing its profits, Thus, the research section was divided into three sections, as the first topic dealt with the nature and types of electronic payment methods. As for the second topic, it touched on the main components of the project to develop and modernize the payment system in Iraq. In the third topic, the factors affecting the spread of electronic payment methods in Iraq were discussed.

Keyword: - Electronic Payment Methods, Iraqi Banks.

المقدمة

شهد العالم في نهايات القرن العشرين العديد من التطورات والابتكارات التكنولوجية الحديثة على الصعيد الدولي ولعل أهمها ثورة المعلومات والاتصالات التي تعد من أهم سمات العصر الحديث التي تأثر بها المجتمع وبدأ الأفراد يتعاملون على أساسها لكونها لتسخيرها التقنيات الحديثة لتمنح الأفراد خيارات جديدة تختصر الوقت والجهد وتقلل من التكلفة وبذلك فإن ما أنتجه هذا التطور أثر على مختلف القطاعات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية، وبما أن القطاع المصرفي هو من أهم القطاعات الاقتصادية لذلك فإنه تأثر بهذا التطور وظهر ذلك جلياً من خلال تطوير وسائل الدفع التقليدية وتحويلها الى وسائل الدفع الالكترونية وقد سعت المصارف للتكيف مع المستجدات المصرفية الالكترونية بكل فاعلية وانفتاح من أجل تحقيق السرعة والكفاءة العالية في تنفيذ العمليات المالية، وكذلك لتخفيض التكاليف والاضطراب فضلاً على ذلك رفع كفاءة اداء المصارف من أجل تدعيم العلاقة وزيادة إرتباط الزبائن بالمصرف، وقد أخذ القطاع المصرفي العراقي بعد عام 2003 يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة و شهد انفتاحاً على العالم الخارجي من خلال إستخدامه للتقنيات المصرفية الحديثة في تقديم الخدمات للزبائن، بهدف مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث ان المصارف العراقية لم تتكيف مع المستجدات المصرفية الالكترونية العالمية والمتمثلة باستخدام وسائل الدفع الالكترونية بالشكل الذي يلبي احتياجات ورغبات العملاء لكي تتمكن من استقطاب اكبر عدداً من الزبائن مما يمكنها من تحقيق زيادة في الايرادات وبالتالي زيادة الارباح.

فرضية البحث: ان استخدام وسائل الدفع الالكترونية يؤثر تأثيراً ايجابياً على الخدمات التي تقدمها المصارف العراقية.

هدف البحث:

- ❖ تسليط الضوء على وسائل الدفع الالكترونية وانواعها وآلية عملها في المصارف العراقية.
- ❖ التعرف على اجراءات الحماية اللازمة التي تتبعها المصارف العراقية للحد من المخاطر التي تهدد نظم المعلومات الالكترونية واسباب حدوثها .
- ❖ ابراز اهمية وسائل الدفع الالكترونية في توسيع نطاق اعمال المصارف العراقية في مجال التجارة الالكترونية .

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من تسليط الضوء على موضوع حديث وحيوي وذو دور بالغ الأهمية في القطاع المصرفي ألا وهو وسائل الدفع الالكترونية لكونها أصبحت المعيار الذي يستعمل لنيل أكبر قدر من المنافسة السوقية لما يوفره من مزايا (تقليل

الروتين و تخفيض التكاليف وتبسيط الاجراءات والتواصل الفاعل مع الزبائن والمؤسسات الاخرى) من اجل جذب اكبر قدر من الزبائن لتوليد ارباحاً أكثر .

منهجية البحث: من اجل الاجابة على الاشكالية المطروحة واختبار فرضية البحث من جوانبها المختلفة والحصول على النتائج واعطاء تفسيرات استخدمنا المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الاطار النظري لوسائل الدفع الالكترونية وكذلك دراسة المكونات الرئيسة لمشروع تطوير وتحديث نظام الدفع في العراق فضلاً عن معرفة اهم العوامل المؤثرة على انتشار وسائل الدفع الالكترونية في العراق.

الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

اولاً: الدراسات المحلية :-

1. دراسة (زهراء هادي معلة الحسيني 2019) بعنوان تفعيل القطاع المصرفي في ظل استخدام أنظمة الدفع الالكترونية في العراق (رسالة ماجستير/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد) هدفت الدراسة الى معرفة كيفية تفعيل القطاع المصرفي في ظل تطبيق أنظمة الدفع الحديثة من خلال معرفة مدى تأثيرها على ادوات السياسة النقدية وكذلك تأثيرها على الخدمات المصرفية المقدمة ، ومؤشرات الشمول المالي وتوصلت الدراسة الى أن انتشار ادوات الدفع الالكترونية سيقول من حجم النقد المتداول وبالتالي تستطيع السلطة النقدية السيطرة على حجم الكتلة النقدية والحد من معدلات التضخم وسيزيد من الودائع لدى المصارف العراقية وكذلك يزيد من حجم الاحتياطي لدى المصارف وهذا ما سيزيد حجم الائتمان الممنوح للأفراد والشركات الذي يؤدي بدوره الى تنشيط عجلة الاقتصاد.

2. دراسة (ابراهيم خليل ابراهيم 2018) بعنوان الخدمات المصرفية الالكترونية واثرها في تعزيز الميزة التنافسية في المصارف/ دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الخاصة (رسالة ماجستير / كلية اقتصاديات الاعمال / جامعة النهرين) هدفت الدراسة التعرف على الخدمات المصرفية الالكترونية واثرها في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف العراقية الخاصة وكذلك التعرف على المعوقات التي تعاني منها هذه المصارف والتي من الممكن ان تحد من هذا الاثر، وتوصلت الدراسة الى ان هناك تأثيراً ايجابياً ذي دلالة معنوية للخدمات المصرفية الالكترونية بجميع انواعها على ابعاد الميزة التنافسية للمصارف العراقية الخاصة من وجهة نظر الزبائن وكذلك فإن من اغلب التحديات التي تواجهها المصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة هي كثرة المعوقات الاجتماعية والثقافية وعدم ثقة افراد المجتمع في التسديد عبر الوسائل الالكترونية وقلة الوعي المصرفي لدى افراد المجتمع وكذلك الخوف من اختراق حساباتهم، والاطلاع على البيانات الشخصية.

3. دراسة (مصطفى محمد ابراهيم 2014) بعنوان نظام المدفوعات الالكتروني وأثره في فاعلية المصارف التجارية/ بحث تطبيقي لعينة من المصارف الجارية (دبلوم عالي/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد)

هدف البحث الى بيان اهمية نظام المدفوعات الالكتروني كأحد الانظمة الالكترونية التي تحقق الاستقرار النقدي والعمق المالي، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة معنوية وارتباط قوي بين نظام المدفوعات الالكتروني والفاعلية المصرفية.

ثانياً: الدراسات العربية:-

1. دراسة (محمد طاهر عبد الله 2015) بعنوان التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية (اطروحة دكتوراه / كلية الاقتصاد / جامعة دمشق)
هدفت الدراسة للتعرف على مفهوم الدفع الالكتروني باختلاف مسمياته ومصطلحاته وحدة مضمونة والوقوف على نظم الدفع عالمياً وعربياً ومحلياً وكيف يمكن للأجهزة المصرفية المركزية التي كانت رائدة في هذا الميدان الغاء وتخفيف اثار عملية الدفع الالكتروني على فاعلية سياستها النقدية واهم ما توصلت إليه الدراسة هو ان الكتلة النقدية في أي مجتمع هي نتاج تطور اقتصادي ونقدي وبناءً على ذلك فقد اختلفت درجة التطور بين مجتمع وآخر واقتصاد وآخر وهذا ادى بدوره الى اختلاف وتعدد مقاييس استخدامه من قبل السلطات النقدية المختصة في دوراتها وتحليلها.
2. دراسة (علي عبد الله شاهين 2009) بعنوان نظم الدفع الالكترونية و مخاطرها ووسائل الرقابة عليها (مجلة جامعة الازهر بغزة/ سلسلة العلوم الانسانية 2010 / المجلد 12 / العدد1) تضمنت هذه الدراسة الوقوف على طبيعة وانواع ادوات الدفع الالكترونية المطبقة في بنك فلسطين ونظم الرقابة عليها والتحديات المرتبطة بها واهم ما توصلت إليه الدراسة ان البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لأدوات الدفع الالكتروني ادت الى الضغط على المصارف لإيجاد اليات جديدة في الاستعمال وتنويع الخدمات المصرفية الالكترونية للمحافظة على العملاء وجذب عملاء جدد وبذلك فإن استعمال ادوات الدفع الالكترونية اصبح يستلزم تطوير الكادر وتدريب العاملين للارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية المقدمة فضلاً عن ذلك توصلت الدراسة الى انه يجب على البنك مراعاة توفير الضوابط اللازمة على المعلومات وذلك لتجنب المخاطر الي قد تنجم عن الدخول الى شبكة المعلومات من قبل غير المرخصين بذلك ومراجعة السياسات والاجراءات المرابطة بها بشكل منتظم .

ثالثاً: الدراسات الاجنبية:-

1. دراسة (Rose Nyira Nzabamwita and Jean Bosco Harelimana 2019)
بعنوان

The Effect of Electronic Banking on Customer Services Delivery in Commercial Banks in Rwanda

اثر الخدمات المصرفية الالكترونية على تقديم الخدمات للعملاء في البنوك التجارية في راوندا. ان الهدف من الدراسة هو تقييم مدى تأثير الخدمات المصرفية الالكترونية على قنوات التوصيل للعملاء في البنوك التجارية في راوندا وتقييم فعالية الخدمات المصرفية

الالكترونية وتوصلت الدراسة الى وجود ارتباطاً اساسياً بين الخدمات المصرفية الالكترونية وقنوات التوصيل للعملاء في بنك كيغالي .

2. دراسة (Musiime & Ramadhan, 2011) بعنوان

Internet banking ، consumer adoption and customer satisfaction

الخدمات المصرفية عبر الانترنت اعتمد المستهلك ورضا العملاء هدفت الدراسة الى التركيز على تبني المستهلك ومدى رضا العملاء لدى بنك كمبلا تكنولوجيا القطاع المصرفي وقد اجريت الدراسة لتحديد العوامل التي تؤثر على تبني المستهلك للخدمة المصرفية عبر الانترنت وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين الخدمات المصرفية عبر الانترنت ورضا الزبائن.

3. دراسة (Benazir Rahman and Shirin Akhtar2018) بعنوان

Impact of Introducing Biometric ATM cards for Banking Industry: Bangladesh Perspective

اثر ادخال بطاقات الصراف الآلي البيومترية للصناعة المصرفية . منظور بنغلادش ركزت هذه الدراسة على التبني التكنولوجي لبطاقات الصراف الآلي البيومترية من قبل كل نوع من عملاء المصارف المختلفة وهم المحترفين في الخدمات المصرفية والاميين والمزارعين وكبار السن وتوصلت الدراسة الى ان ادخال بطاقات الصراف الآلي في المصارف التجارية سيكون له تأثيراً ايجابياً كبيراً على جذب المحترفين في الخدمات المصرفية والمزارعين وامن المعاملات الالكترونية وله تأثير اقل على جذب كبار السن والاشخاص غير المحترفين

المبحث الأول: ماهية وانواع وسائل الدفع الالكترونية

المطلب الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية

الخصائص والاهمية

المحور الأول: مفهوم وتعريف وسائل الدفع الالكترونية:- مصطلح الدفع

الالكتروني مصطلح واسع يجمع بين طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها التكنولوجيا المتقدمة للوفاء، مثل التحويل الالكتروني للأموال، شيك الكتروني، كمبيالة الكترونية، الدفع بالبطاقات الالكترونية (بطاقة الائتمان وبطاقة الوفاء) او الدفع بالنقود الالكترونية. ويعرف الدفع الالكتروني بأنه منصة يستخدمها الافراد والمؤسسات او كوسيلة امنه ومريحة لإجراء عمليات الدفع عبر الانترنت وفي الوقت نفسه بوابة للتقدم التكنولوجي في مجال الاقتصاد العالمي وهو المحرك الرئيسي للتجارة الالكترونية.

(Kabir Saidin, 2015,p113) وكذلك يمكن تعريفها بأنها منظومة متكاملة تشمل تلك الانظمة والادوات والقنوات الالكترونية التي يتم من خلالها اعداد وتنفيذ ومعالجة أوامر الدفع والتحويل للأموال بما في ذلك اجراء عملية التقاص او تسوية خاصة بتلك الاوامر.(مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2017، ص18)

واستناداً الى ما تقدم فإن التعريف الشامل لوسائل الدفع الالكترونية يدل على انها الطريقة الالكترونية لسداد مدفوعات البضائع التي تم الحصول عليها على شبكة الانترنت او في مراكز التسوق اي تبادل للأموال عن طريق الانترنت بين التاجر والمشتري او تجارة نقود عن طريق قناة المراسلات الالكترونية.

(Burhan Ul Islam Khan and Others , 2017 , p 257)

المحور الثاني: خصائص وسائل الدفع الالكترونية:

1. الخصوصية (إخفاء الهوية) : تعكس هذه الخاصية رغبة المستخدمين في حماية خصوصيتهم وهويتهم ومعلوماتهم الشخصية في بعض المعاملات وعن طريق إخفاء الهوية . (Abrazhevich , 2004 , p 34) .
2. امان الويب :- يعني قدرة الويب على الحفاظ على حماية الشخصية الحساسة للمعلومات من اي تغيير او سوء استخدام او الكشف او التدمير او المهام وعدم السماح للأشخاص الغير مصرح لهم باستخدام نظام الكمبيوتر والتحكم في الوصول الى الشبكة من الداخل او الخارج . (ALmaaitah . Shatat , 2011, p 395)
3. تتسم وسائل الدفع الالكترونية بالطبيعة الدولية اي انها وسيلة مقبولة من جميع الدول اذ يتم استخدامها لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر الفضاء الالكتروني بين المستخدمين في جميع انحاء العالم ويتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية او ذاكرة رئيسة للمؤسسة التي تهيمن على ادارة عملية التبادل وكذلك يمكن إستخدامها لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد اذ يتم ابرام العقد بين الاطراف المتباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت.
4. تتمتع وسائل الدفع بخاصية القبول وتشتمل على:- (العززي ' 2015 ، ص 50 - 52)
 - اتاحة النظام وهي خاصية موجوده في كل وقت وغير منقطعة وخاصةً في نطاق المعاملات الدولية.
 - قابلية للتقسيم الى وحدات لكي توزع على الدفع في المعاملات اذ يرتبط تقسيم الوحدات بتكلفة المعاملة المقدرة مسبقاً ولقد اقترحت هذه الخاصية من اجل المعاملات صغيرة القيمة.
 - سهولة الاستعمال اي ان عملية الدفع سهلة التنفيذ وتُعد هذه الخاصية مهمة لنجاح نظام الدفع لأن نظام الدفع يجب ان يكون سهل وسريع ويمكن استعماله بالنسبة للمستهلك والتاجر.

المحور الثالث: أهمية وسائل الدفع الالكترونية: ان اتساع نطاق التجارة

الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود والدفع التقليدي ومن هنا ظهرت اهمية ابتكار نظام دفع الكتروني بتصميم فعال ومعقد يكون بشكل فعال وامن وخالي من عمليات الاحتيال والسرقات وبطريقه تعتمد على الخصوصية والأمان وعلى هذا الاساس تم التحول الى

وسائل الدفع الالكترونية التي تضمن إنتقال النقود من شخص الى اخر او من مجموعة الى اخرى عبر شبكة الانترنت في وقت قياسي اي سرعة انجاز المعاملات لمسافات بين الاطراف

دون الحاجة للتفاعل وجهاً لوجه وهذا ما ادى الى اكتسابها اهمية كبيرة لأنها توفر الراحة في سير المعاملات . (Frank , Binaebi , 2019 , p 2) .

و بالإضافة الى ذلك فإن نظام الدفع الالكتروني يحقق ضمانات اساسيه اهمها التكاملية ومعناها ضمان ان الرسالة المرسله هي رسالة مستقبله عن طريق البصمة الرقمية وسرية المعاملة من خلال تشفير محتوى الرسالة والتحقق من شخصية صاحب البطاقة اي البائع وان هذا النظام ادى الى تسهيل الدفع والوفاء لأنه يعد اكثر فاعليه في التعاملات التجارية التي يخص البيع والشراء بالإضافة الى سرعة وسهولة تسوية المدفوعات وهذا ما ادى الى توسع في التبادلات التجارية وكذلك فإن لوسائل الدفع الالكترونية اهمية كبيرة بالنسبة للمصارف اذ انها تساعد على خفض مصاريف التشغيلية و تكاليف العامة الى حد كبير اذ توضح التقارير والاحصاءات العالمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية بأن وسائل الدفع الالكترونية توفر نصف التكاليف مقارنةً مع الوسائل التقليدية.

(Payment Systems In Germany , 2003, P178)

المطلب الثاني انواع وسائل الدفع الالكترونية **المحور الأول. البطاقات المصرفية والنقود البلاستيكية.**

أولاً. البطاقات المصرفية: وهي بطاقات بلاستيكية تصدر لمستخدمين المال لشراء السلع والخدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة اذ يقوم العميل بكتابة رقم البطاقة وتاريخ الانتهاء والصلاحيية وعنوان ارسال الفواتير في نموذج طلب يقدم للبائع للتحقق من التفاصيل والتأكد من الدفع. (Technical , 2016 , p 297) وتقسم هذه البطاقات الى نوعين وهي كالآتي: -

1. **البطاقة غير الائتمانية:** هذا النوع من البطاقات يعد اوسع البطاقات انتشاراً في العالم لأنه يقلل من مخاطر الديون المعدومة لدى المصارف المصدرة للبطاقة ويتميز بأنه لا يعطي للعميل اي ائتمان اذ ان المصرف يقوم بالخصم الفوري لمبلغ كل عملية يقوم بها العميل من حسابه لدى المصرف الذي يكون دائماً ولا يمكن للعميل استخدام البطاقة مرة اخرى الا بعد خصم مبلغ العملية الاولى خوفاً من عدم كفاية الرصيد وتقسم هذه البطاقات الى نوعين (بطاقات الدفع المسبق والبطاقات المدينة).

2. **البطاقة الائتمانية:** وهي اداة دفع وسحب نقدي يمكن استخدامها لاقتراض المال من مصدر البطاقة الائتمانية وتدفعه لاحقاً اي انها تتيح لك شراء السلع والخدمات الان وتدفع ائتمانها لاحقاً وهذا يعني ان العميل مدين بالمال الى الشركة المصدرة لبطاقة الائتمان وبذلك اذا قام العميل بسداد متأخر او لا يدفع الرصيد كاملاً او تجاوز حد الائتمان الخاص به سوف يضطر الى دفع اضافي برسوم وفوائد .

واخيراً لا بد من الإشارة الى ان مصدرو البطاقات المصرفية يلعبون الدور الالهم في سلسلة خدمات الزبون اذ نجد مجموعة من المنظمات والمؤسسات مالية وتجارية تعد الاشهر في اصدار البطاقات المصرفية وهي كالآتي:

1. **المنظمات العالمية:** هذه المنظمات لا تعد مؤسسات مالية تقوم بإصدار البطاقات انما هي عبارة عن نادي يمنح تراخيص إصدار البطاقات للمصارف ويساعده على ادارة خدماته وهذه البطاقات (الفيزا والماستر كارد)
2. **المؤسسات المالية الكبرى:** تقوم هذه المؤسسات بإصدار بطاقات ائتمانية مباشرة بدون اصدار تراخيص لأي مصرف او مؤسسة مالية اخرى كما تتولى بنفسها الحصول على حقوقها من حملة البطاقات ومن اهم البطاقات الصادرة عنها (امريكان اكسبريس والبطاقات الماسية ودينرز كلوب).
3. **المؤسسات التجارية الكبرى:** بهدف المحافظة على العملاء وتسهيل معاملاتهم قامت المؤسسات والمحلات التجارية كالفنادق والمطاعم بإصدار بطاقات خاصة لعملائها المتميزين والدوافع الخاصة لإصدارها هي الارباح التي حققها مصدرو البطاقات المصرفية وان المؤسسات التي تصدر هذه البطاقات تتيح لعملائها شراء ما يحتاجونه من السلع والخدمات التي تقدمها على الحساب في حدود سقف ائتماني معين. (نظم الدفع الالكترونية الحديثة ، 2009 ، ص138) .

ثانياً: بطاقة ضمان الشيكات: بمقتضى هذه البطاقات يضمن المصرف المصدر للبطاقة عملية سداد الشيكات التي يحررها العميل من هذا المصرف وذلك وفقاً لشروط اصدار البطاقة وتحتوي على اسم العميل وتوقيعه ورقم حسابه والحد الاقصى الذي يتعهد المصرف بالوفاء به في كل شيك يحرره العميل ويقوم العميل بإبراز البطاقة للمستفيد والتوقيع على الشيك امامه ، وكما يقوم المستفيد بتدوين رقم البطاقة على ظهر الشيك اضافة الى التأكد من مدة صلاحية البطاقة للاستعمال واذا تحققت الشروط يحرر الشيك وفقاً للحد الاقصى المسموح به و التأكد من صحة توقيع الساحب وبذلك فإن المصرف المسحوب عليه يلتزم بأن يدفع قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن وجود رصيد كافي لديه اولاً وبذلك وفرت هذه البطاقات درجة عالية من الامان للزبائن من خلال ضمان وفاء المصرف بالمبلغ المستحق لهم بمقتضى هذه الشيكات . (اقبال، 2013 ، ص58)

ثالثاً: بطاقة السحب الالي: وهي بطاقات تخول حاملها امكانية سحب مبالغ نقدية بحد اقصى متفق عليه من خلال اجهزة خاصة اذ يقوم العميل بإدخال بطاقته الى جهاز السحب الالي الذي يطلب منه ادخال الرقم السري فإذا كان الرقم السري صحيح يطلب الجهاز من العميل تحديد المبلغ الذي يحتاجه عن طريق لوحة المفاتيح في الجهاز وبعد الصرف يسترد العميل بطاقته اليأ ويسجل هذا المبلغ في جانب المدين من حساب العميل مباشرة. (القضاة ، 2002 ص4).

رابعا: بطاقة الموندكس: هي بطاقة دائرة متكاملة تشبه الكمبيوتر المصغر في محفظتك وهذا الكمبيوتر يمكن برمجته للقيام بأي شيء وان هذه البطاقة تتميز بالمرونة ويمكن تعريف هذه بطاقة بانها نظام للدفع او محفظة الكترونية تعتمد على تقنية البطاقة الذكية والتي توفر بديلاً عن الدفع النقدي للسلع والخدمات وتتيح تحويل الرصيد من بطاقة الى بطاقة اخرى دون اللجوء الى المصارف من خلال الات الصرف الذاتي مما يسهل العمليات التجارية ويفتح مجالاً آمناً في سوق التعاملات المالية اذ يتم تخزين القيمة النقدية كمعلومات الكترونية على رقائق بدل من الاوراق النقدية وتم تطوير هذه البطاقة لتشغيلها على نظام متعدد التطبيقات بهدف استبدال العملات الحقيقية بالنقد الالكتروني (Zeng , Liu , 2009 , p 2) .

خامسا: محفظة النقود الالكترونية: تمتاز النقود الالكترونية بالبساطة فهي وحدات رقمية الكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص الى حساب شخص اخر وهذه الوحدات اما ان تخزن في ذاكرة كمبيوتر صغير ملتصق فيه كارت يحمله المستهلك اذ يستخدمه في الوفاء عن طريق هذا الكارت او تخزينه في ذاكرة الكمبيوتر الشخصي للمستهلك ويستخدمه عن طريق الكمبيوتر ويسمى الكارت الذي يلحق بالكمبيوتر بمحفظة النقود الالكترونية وتخزن فيها قيم مالية تصلح لسداد اثمان السلع والخدمات واهم انواعه (الكروت الذكي). (غنام ، 2003 ، ص 104)

سادسا: البطاقات المصرفية: هي بطاقات بلاستيكية يكون فيها مصدر البطاقة هو المورد ذاته وتصدرها مؤسسات تجارية او خدماتية من اجل الدعاية والتسويق الى زبائنهم او الى زبائن مرتقبين لتشجيعهم على التعامل معها ويستفيد حامل هذه البطاقة من تسهيلات وامتيازات عديدة ومنها (تسهيلات بالدفع لتسديد اثمان مشتريات حامل البطاقة من المؤسسة لحد اعلى يعين له وكذلك تقدم خصم خاص على اسعار السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسة بالإضافة الى اعلام حامل البطاقة بشكل مسبق عبر رسائل sms على الهاتف النقال عن الخصومات التي ستجري في المؤسسة وكذلك اعلام مسبق بالسلع والخدمات التي ستعرضها المؤسسة). (الدبسي ، 2009 ، ص 76 – 77)

سابعا: بطاقة المساحات: تمنح بطاقة المساحات للمستهلك مكافأة مقابل استعماله لها في حين تمتح البطاقة ذات العلامة التجارية المزدوجة نفس هذه المساحات ولكنها تعرض من قبل المصدر بالتعاون مع مصنع او منشأة تجزئة ويحقق المصدر من ذلك مزايا تخفيض تكاليف تسويق البطاقة وزيادة عدد حملتها في حين تستفيد الجهة المتعاونة معه من تثبيت اسمها على البطاقة كوسيلة ترويج البطاقات تستخدم بشكل كبير في الولايات المتحدة الامريكية. (الراوي ، 2010 ، ص 351)

ثامنا: بطاقة الولاء: هذه البطاقات قدمتها المتاجر ومراكز التسوق والشركات للحفاظ على العملاء وبذلك فإنهم يستخدمون مجموعه متنوعة من الوسائل للتشجيع على الولاء اذ انها حقيقة معروفة بان الاحتفاظ بالعميل اكثر اهمية واكثر فاعليه من التكلفة من اجل

تنمية العملاء و تعريف بطاقات الولاء بانها التزام العميل بماركة او شركة معينة واصبحت هذه البرامج واحده من اهم الوسائل التي تدير بها الشركات علاقات عملائها، وان هذه البرامج استطاعت ان تغير من سلوك العملاء وانفاقهم الميز من الاموال مع بائع التجزئة، ومن اهم مزاياها الرئيسية ان بطاقة الولاء استطاعت من جمع معلومات مفيدة حول سلوك العملاء ويمكن استخدامها في صنع القرارات التسويقية وكذلك تمكن من تخصيص منتجات مزيج التسوق الخاصة بها على مستوى المتجر او قطاع العملاء لذلك فان العملاء يحملون بطاقات متعددة لأن الحصول على بطاقة الولاء بسيط للغاية بالإضافة الى ان هناك العديد من الخصومات المتاحة ويعتقد العملاء ان استخدام مجموعة من بطاقات الولاء الخاصة بالتسوق من المحلات التجارية تمكنهم من توفير المال وتحقيق مكاسب مالية اكبر. (Ergin , 2007 , p 77)

تأهلاً بطاقات الخصم: هذه البطاقات هي نتاج تطوير الكتروني في مجال المعلوماتية والاتصال وتتميز بقلّة تكلفتها وعدم وجود خط اقراض وقد ظهرت هذه وانتشرت مع بداية السبعينات في الولايات المتحدة الامريكية وتعتمد البطاقة اساساً على وجود رصيد فعلي للعميل لدى المصرف في شكل حسابات جارية يمكن الاعتماد عليها لمقابلة سحوباته المتوقعة وتحقق هذه البطاقة لحاملها مزايا التوفير والجهد كما تعد مصدراً لزيادة ايرادات المصرف. (برهم ، 2010 ، ص 122 – 123)

المحور الثاني: النقود الالكترونية: هي احدث وسائل الدفع الالكتروني وتستخدم كجزء من الدفع الالكتروني اي تحويل المال الكترونياً وتمثل القيمة النقدية اي مطالبة على المصدر ولا يتم طباعة النقود او ايداعها فقط تقتصر على المبلغ الذي يتم تخزينه على جهاز الكتروني ويصدر عند استلام الاموال بمبلغ لا يقل عن القيمة النقدية المصدرة . (Kamnar Neda ,2014 , p 80)

ومن اهم مزايا النقود الالكترونية هي الآتي:-

- انخفاض التكاليف: ان استخدام النقود الالكترونية ادى الى انخفاض التكاليف التي تلحق بالتحويلات المالية بواسطة وسائل الكترونية اخرى فقيمتها مدفوعة مقدما وتنجز عملياتها بشكل مبسط
- بسيطة وسهلة الاستخدام: اذ تسهل النقود الالكترونية التعاملات المصرفية فهي تغني عن ملئ الاستثمارات.
- لا تخضع للحدود: يمكن تحويل النقود الالكترونية من مكان الى اخر وفي اي وقت .
- الامان: تعتمد المصارف التي تتعامل بالنقود الالكترونية اجهزة خادم تدعم والحركات المالية.
- السرية والخصوصية: تعتمد النقود الالكترونية اجهزة تخزين خاصة بالمستهلكين اذ يسمح بالمعاملات مباشرة بين المستهلكين ويمكن مراقبتها مركزياً فقط عندما يتصل

المستهلك بمشغل النقود الالكترونية . Al-Laham , Al-Tarawneh , Abd allat , (2009, p 341)

المحور الثالث : الاوراق التجارية الالكترونية وتقسم الى :-

1. الشيكات الالكترونية: وهي عبارة عن رسالة تحتوي على جميع البيانات الموجودة في الشيك الورقي العادي اذ يقوم احد طرفي العلاقة بتحريره للطرف الثاني وارساله له عبر البريد الالكتروني وتكون جميع التوقيعات التي يتضمنها الشيك توقيعات الكترونية، فانه يتمتع بقوة الشيك الورقي نفسه في الدول التي تعد التوقيع الالكتروني بمثابة توقيع يدوي وتعطيه حجة في الاثبات ومن مميزات هذه التقنية انه لا يشترط توفر كلا الطرفين على حساب المصرف الذي يقوم في عملية المقاصة لأن ظهور نظام المقاصة الالكترونية اعطى امكانية اجراء المقاصة بين المصارف بعيداً عن الاجراءات اليدوية، اذ يتمتع بأعلى درجات الموثوقية والامان من خلال ارسال البيانات الالكترونية يحيطها الامن والسرية وذلك باستخدام نظام تشفير عالي الدقة باستخدام اسلوب الوفاء الالكتروني عبر شبكة الانترنت لتسوية الديون بين العملاء المصرف.

(ابو فروة ، 2012 ، 50)

2. السفتجة الالكترونية: لا يختلف تعريفها عن مثيلتها الورقية ويمكن القول بانها محرر شكلي ثلاثي الاطراف معالج الكترونياً بصورة كلية او جزئية ويتضمن امر من شخص يسمى الساحب الى شخص اخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغ من النقود لشخص ثالث يسمى المستفيد لدى الاطلاع او تاريخ معين وتقسم الى نوعين (سفتجة الكترونية ورقية وسفتجة الكترونية ممغنطة) . (منير ، 2014 ، ص 283)

3. سند لأمر الكتروني: وهو محرر شكلي ثنائي الاطراف معالج الكترونياً يتضمن تعهد من المحرر بدفع مبلغ معين لإذن شخص اخر يسمى المستفيد والسند لأمر الالكتروني يخضع للأحكام نفسها التي تخضع لها السفتجة الالكترونية ومن الضروري صدورهما على نموذج مطبوع اذا كان ورقياً .

4. الاعتماد المستندي الالكتروني: وهو عبارة عن عقد يلتزم المصرف بمقتضاه بوضع مبلغ نقدي تحت تصرف العميل خلال مده معينه مقابل اجر يتقاضاه المصرف من العميل، ويكون استخدامه عن طريق الكمبيوتر وشبكة الانترنت اذ يقوم المستورد بإرسال طلبه لإصدار اعتماد مستندي عن طريق الانترنت واذا ما وافق على طلب عميله يقوم بإرسال نص الاعتماد بالطريقة نفسها وقبل انتهاء الاجل المحدد في الاعتماد يقوم المستفيد بإرسال كافة المستندات المتعلقة بالشحن واللازمة للحصول على قيمة الاعتماد بالوسيلة نفسها، ويطلب من كافة الاطراف المشاركة في عملية كالشاحن والمؤمن ان يقوموا بإرسال مستنداتهم للمصرف مصدر الاعتماد عن طريق الانترنت، اما اذا تدخل اكثر من مصرف في العملية فإن كل واحد من المصارف يقوم

بإرسال الرسائل الالكترونية الواردة اليه للمصرف الذي يتعامل معه المستفيد وإذا كانت المستندات موافقة لما ورد في الاعتماد فإنه يقوم بتحويل المبلغ بصوره الكترونية. (لفروجي ، 2001 ، ص 315 – 318)

المحور الرابع: المحفظة الالكترونية والتحويلات الالكترونية للأموال

اولاً: المحفظة الالكترونية: وهي عبارة عن برنامج موجود في الكمبيوتر يمكن العميل من استخدام أكثر من وسيلة سداد الكترونياً اذ تحتوي هذه المحفظة على العديد من اساليب الدفع كالنقود الالكترونية وشيكات الكترونية وبطاقات الائتمان و تقوم هذه المحفظة بتوفير الحماية للمعاملات المالية التي تتم من خلالها وذلك باستخدام اساليب تشفير مختلفة وقد جعلت محافظ التسوق أكثر كفاءة وبالإضافة الى ذلك فان المحفظة الالكترونية يمكنها ان تحمل ارقام واسماء بطاقات الائتمان بما يقدم للمستهلك اختيار بطاقة الائتمان المطلوبة وهي تحتوي على اجراءات حماية وامن قوية لمنع معرفة محتوياتها واهم ما يميز المحفظة الالكترونية انها تقوم بإفراغ القيمة المدفوعة وإنزالها وفي حاله ما اصبحت فارغه تماماً يمكن للعميل إعادة تعبئتها واهم انواعها الاتي :- (الجنبهي ، 2006 ، ص 53 – 53)

البطاقات الذكية تعرف هذه البطاقة بأنها اجهزة تخزين محمولة وامنة تستخدم لعدة تطبيقات مصنوعة من البلاستيك تحتوي على نظام قاعدة بيانات ووحد معالجة مركزية عبر الانترنت وهي مصممة ان تكون مقاومة للعبث باحتوائها على شريحة تشفير وبذلك فهي توفر الراحة والأمان في حالة ضياع البطاقة او سرقتها وبالتالي نحتاج فقط الى استبدال البطاقة وتخزين البيانات عليها . وهناك نوعان من البطاقات الذكية (البطاقات المتصلة و البطاقات الغير متصلة). (Mahajan, Verma, Pahuja , 2014 , p 982 – 985)

ثانياً: التحويلات المالية الالكترونية: هي عملية منح صلاحية لمصرف ما للقيام بحركة التحويلات المالية الدائنة والمدينة الكترونياً من حساب مصرفي الى حساب مصرفي اخر بناءً على طلب مكتوب من جانب الدائن او العميل لتحويل مبلغ الى شخص اخر يسمى المستفيد و ان عملية التحويل تتم الكترونياً عبر الهاتف او أجهزة الكمبيوتر او اجهزة ربط داخلية بين الشبكات وتنفذ عمليات التحويل هذه عن طريق نظام المقاصة الالي وتتميز هذه الخدمة بالسرعة والافدر على معالجة مختلف خدمات التحويل مثل خدمة ايداع الشيكات وتحصيلها عند الاستحقاق وخدمة تحصيل الاقساط . (عبد الصمد ، 2015 ص 84)

المبحث الثاني: المكونات الرئيسية لمشروع تطوير وتحديث نظام الدفع

في العراق: منذ عام 2006 قام البنك المركزي العراقي باعتماد أنظمة الدفع الالكترونية لتسوية تبادل المعلومات الكترونياً بين المصارف إذ سعى الى تطوير وتحديث فاعلية هذا النظام من خلال دوره كمشغل او مالكا .

المطلب الاول: نظام التسوية الاجمالية الفورية (RTGS) و نظام المقاصة الالكترونية (ACH)

المحور الاول: نظام التسوية الاجمالية الفورية في البنك المركزي العراقي: هو نظام او أجهزة برامج مثبتة على موقع مركزي لمعالجة وتسوية طلبات تحويل الأموال الواردة من الاعضاء ويتم تشغيل هذا النظام وادارته من قبل البنك المركزي اذ يقوم في تسهيل عمليات التسوية في وقت قياسي عبر الانترنت ويمكن ان تكون هذه التسوية إجمالية او على شكل دفعات متعددة الاطراف والمستلمين ويقوم النظام بتسوية اجمالية فورية بمعالجة أنواع المعاملات الآتية (بين المؤسسات و معاملات العميل والمعاملات الحكومية). (Reserve Bank of India, 013 , P 2-9)

وتعد جميع المعاملات التي تمت تسويتها نهائية لا رجعه فيها وبالتالي فإن المتلقي قادر على استخدام الأموال على الفور دون التعرض لمخاطر عدم تسوية الأموال ، كذلك فإن المعاملات سوف يتم نشرها في وقت واحد الى حساب الاعضاء المرسلين والمستلمين (ابراهيم ، 2014 ، ص 86)

جدول (1) مبالغ تحويلات المصارف عبر نظام التسوية الاجمالية الآتية للمدة (2010_2018)								
السنة	قيمة مبالغ التحويلات مليار دينار	عدد التحويلات	معدل نمو قيمة التحويلات %	معدل نمو اعداد التحويلات %	قيمة مبالغ التحويلات مليار دولار	عدد التحويلات	معدل نمو قيمة التحويلات %	معدل نمو اعداد التحويلات %
2010	1151	20746	21.4	86.1	3630	4289	40.9	59.2
2011	1124	30234	6.3	45.7	3580	5277	-1.4	23.0
2012	1583	34318	29.3	13.5	3960	7103	10.6	34.6
2013	1805	40572	14.1	18.2	7286	9403	84.0	32.4
2014	1996	44779	10.6	10.4	7070	10814	-3.0	15.0
2015	1957	46661	-2.0	4.2	6750	10489	-4.5	-3.0
2016	1773	53866	-9.4	15.4	4314	10075	-35.3	-3.9
2017	1605	72036	-9.5	33.7	3269	9927	-25.1	-1.6
2018	1618	56342	0.8	-21.8	4536	17772	38.8	79.0

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً الى :-

1_ البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للمدة ، (2013_2018)

2_ البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والابحاث، أنظمة المدفوعات ، للمدة ، (2010_2018)

من خلال الجدول (1) نلاحظ ان قيمة وأعداد التحويلات بالدينار العراقي عبر نظام RTGS أخذ بالتزايد للمدة (2010-2014) إذ بلغت مبالغ التحويلات بالدينار العراقي لعام (2010) (1151) مليار دينار أما عدد التحويلات لعام (2010) (20746) وبلغت نسبة مبالغ التحويلات لعام (2010) (21%) واستمرت هذه النسبة بالتذبذب إذ بلغت أعلى مستوى لها في عام (2012) (29.3 %) وإن مبالغ التحويلات لهذا العام بلغت (1583) كما إن عدد التحويلات بلغت (34318) ومن ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض إذ وصلت أدنى مستوى لها في عام (2017) (9.5 - %) وإن مبالغ التحويلات لهذه العام (1605) مليار دينار ووصل عدد التحويلات الى (72036) ثم أخذت هذه النسبة في التزايد إذ وصلت في

عام (2018) (0.8 %) وإن مبالغ التحويلات وصلت الى (1618) مليار دينار أما عدد التحويلات فقد بلغ (56342)، أما مبالغ التحويلات بالدولار الأمريكي بلغت لعام (2010) (3630) مليار دولار وإن عدد التحويلات لعام (2010) (4289) وبلغت نسبة التحويلات (40.9 %) واستمرت هذه النسبة بالتذبذب بين الانخفاض والزيادة إذ وصلت أعلى مستوى لها في عام (2013) (84.0 %) وإن مبالغ التحويلات بلغت لهذا العام (7286) مليار دولار أما عدد التحويلات بلغ (9403) وبعدها أخذت النسبة بالانخفاض إذ وصلت الى أدنى مستوى لها في عام (2016) (35.3 -) وإن مبالغ التحويلات لهذا العام (4314) مليار دولار أما عدد التحويلات لهذا العام فقد بلغ (10075) ثم أخذت هذه النسبة تزداد بشكل متذبذب إذ وصلت في عام (2018) (38.8 %) وإن مبالغ التحويلات لهذا العام (4536) مليار دولار أما عدد التحويلات فقد بلغ (17772) وكما موضح في جدول (1) **واهم فوائد نظام التسوية الاجمالية الفورية هي الاتي :-** (Tjahja , 2015 , p 28-30 , Wardhono,

1. إدارة السيولة المرنة: في هذا النظام ستكون السيولة متاحة للمشاركين في جميع الاوقات من خلال توفير الائتمان اليومي المضمون للمشاركين إذ يمكن للمشاركين طلبها خلال وقت النافذة حتى نهاية اليوم وهذا النظام أفضل من المعاوضة والتسوية.
2. الحد من المخاطرة: يمكن لهذا النظام أن يوفر أساس ثابت لإدارة المدفوعات ومخاطرة النظام لأنه يمكن أن يعطي المشاركين إمكانية تسوية المدفوعات في البنك المركزي بنهاية فورية، وبالتالي القضاء على مخاطرة السيولة بين المشاركين.
3. العملية في وقت قياسي: بالنسبة للمدفوعات عبر نظام التسوية الاجمالية الفورية تتم في وقت قياسي عبر الحدود وتقييد في الحساب المناسب النهاية بالإضافة الى ذلك توفر تكاليف الرسوم المفروضة على المعاملات.
- بالإضافة الى الفوائد التي تم ذكرها فان هناك عدة أهداف لنظام التسوية الاجمالية الفورية ومنها الاتي:- (Mañalac, And Magno Torreja, 2013,P26)
1. مسيرة المعايير والمقاييس الدولية في مجال مخاطرة انظمة الدفع وتأهيل القطاع المصرفي .
2. ادارة النقدية للشركات والمصارف وبالتالي تحسين قدرتها على تحقيق اعلى مكاسب بكفاءة.
3. تخفيض مخاطر الدفع وتقليص المدة بين المصارف.
4. الضمان والأمان والسرعة في المبادلات طبقاً لمقاييس دولية .

المحور الثاني: نظام المقاصة الالكترونية في البنك المركزي العراقي

تم تقديم نظام المقاصة الالكترونية للمرة الاولى عام 1970 وعندما ارتفعت الشيكات المقدمة من المؤسسات المالية والشركات والافراد أصبح غير قادر هذا النظام على استيعاب الشيكات لذا تم إنشاء مراكز للمقاصة الالية في الولايات المتحدة عام 1974

واعتمد النظام في البداية على شرائط وأقراص ممغنطة الى جانب تبادل الشيكات الورقية فعلياً، ويقوم هذا النظام على استخدام الآلات لفرز وترتيب الشيكات مبرمجة ومربوطة بحاسوب رئيسي. مهمته استخلاص التقارير التي هي مماثلة تماماً للتقارير المستخدمة في النظام اليدوي وكما انه بمقدور هذه الآلات تصوير الشيكات والاحتفاظ بالصور في أرشيف الكتروني إلا أن الشيكات الورقية استمرت في التبادل إذ أنه يجب أن تسلم للمصرف المسحوب عليه في النهاية أما أن تسلم للعميل مصدر الشيك أو أن تتلف حسب الاتفاق، واستناداً لما تقدم يمكن تعريف المقاصة الالكترونية (بأنها العملية التي يتم بواسطتها تحويل بيانات الشيك الكتابية وفق اليه متفق عليها الى برنامج معلوماتي رقمي مخصص لهذا النظام لكي يتم معالجة هذه البيانات ومن ثم تسوية مدفوعات الشيكات الكترونياً بين المصارف). (امانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربي، 2008، ص 13 - 14) وتم تشغيل هذا النظام بصورة فعلية في العراق في 2006/9/14 وبلغ عدد المصارف المشاركة في هذا النظام (5) مصارف وزادت عدد المصارف المشتركة في هذا النظام اذ وصل في عام 2018 (59) مصرفاً . (البنك المركزي العراقي ، منشور على الموقع الالكتروني الخاص بالبنك)

جدول (2) تحويلات المصارف العراقية عبر نظام المقاصة الالكترونية للمدة (2010 - 2018)						
9.5	نوع التحويل	قيمة التحويل بالدينار العراقي (مليار دولار)	العدد	معدل نمو قيمة التحويل %	قيمة التحويل بالدولار (مليار دولار)	العدد
2010	Svpo	1022	7159	-	110	126
	Ch	-	-	-	-	-
2011	Svpo	213	3727	-76	79	44
	Ch	1052	1507	-	6217	281
2012	Svpo	586	9108	175	759	182
	Ch	1559	12060	48	1479	1303
2013	Svpo	3973	8378	578	1163	993
	Ch	9296	78204	496	3240	1974
2014	Svpo	4329	3995	9	755	1161
	Ch	2660	340964	-71	8575	2911
2015	Svpo	5130	9313	19	535	1107
	Ch	2399	350884	-10	3959	2195
2016	Svpo	6488	25825	26	274	481
	Ch	2206	423993	-8	3290	1432
2017	Svpo	18095	94184	179	888	1443
	Ch	2173	433342	-1	4103	1883
2018	Svpo	3452	50705	-80.9	4447	5234
	Ch	31361	608503	1.34	549	2039

المصدر من اعداد الباحثين استناداً الى :-

البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2010 - 2018)

بلغت أعداد أوامر الدفع بالدينار العراقي لعام (2010) عبر نظام التحويل حوالي (7159) ثم انخفضت أعداد أوامر الدفع في عام (2011) إذ بلغت (3727) اي بنسبة (76 - %) وإن قيمة التحويلات بلغت (213) مليار دينار وبعدها استمرت أعداد أوامر الدفع بالزيادة بشكل متذبذب إذ وصلت أعلى مستوى لها عام (2017) (94184) وبلغت قيمة التحويلات لهذا

العام (18095) مليار دينار وبلغت نسبته (179%) ثم انخفضت في عام (2018) إذ بلغت أعداد أوامر الدفع بالدينار العراقي (50705) وإن قيمة التحويلات بلغت (3452) مليار دينار وبلغت نسبة الانخفاض (80.9%)، أما مبالغ التحويلات بالدولار استمرت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض إذ بلغت أعلى نسبة لها في عام (2012) (861%) وإن أعداد التحويلات بلغ (182) أما قيمة التحويلات فقد بلغت (759) مليار دولار وبعد هذه المدة استمرت بالتذبذب ايضاً بين الارتفاع والانخفاض إذ وصلت أدنى مستوى لها في عام (2016) الى (49%) وإن عدد التحويلات لهذا العام بلغت (481) أما قيمة التحويلات فقد بلغ (274) مليار دولار وبعد هذه المدة أخذ النسبة بالزيادة إذ وصلت في عام (2018) الى (400%) أما عدد التحويلات لهذا العام فقد بلغ (5234) وإن قيمة التحويلات بلغت (4447) مليار دولار، أما نظام الصكوك الالكترونية بدأ العمل به في عام (2011) إذ بلغت أعداد أوامر الدفع (1507) وإن قيمة التحويلات بلغت (1052) مليار دينار أما عدد التحويلات فقد بلغ (1507) ثم انخفضت هذه النسبة الى أدنى مستوى لها في عام (2014) إذ بلغت (71-%) وبلغت عدد التحويلات لهذا العام (340964) وبلغت قيمة التحويلات (2660) مليار دينار أما مبالغ وأعداد الصكوك الالكترونية بالدولار فاستمرت بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض إذ بلغت أدنى مستوى لها في عام (2018) وبلغت نسبته (86-%) وكانت أعداد التحويلات لهذا العام (2039) أما قيمة التحويلات فقد بلغت (549) مليار دولار وكما موضح في الجدول (2).

الآلية عمل نظام المقاصة الالكترونية: تلخص طريقة العمل عندما يستلم صراف الشيك في مصرف الإيداع الاول يتم إرسال نسخه منه ممسوحة ضوئياً الى المصرف المستلم عبر البنك المركزي ليتم مسحها تقنياً ومالياً من خلال خطوط اتصال آمنة عالية السرعة ويتم إنشاء الرد على هذا الإجراء لدفع الشيك او رفضه من قبل المصرف المستلم الى البنك المركزي ثم إرساله الى مصرف الإيداع الاول.

(Qatawneh, M. Aldhmour , T. Aldmour , 2016 , p , 139)، واهم العمليات التي يقوم بها نظام المقاصة الالكترونية هي أنه (يقوم بالقراءة والتحقق من التشفير وبعدها يتم التقاط العمليات المكتوبة على الشيكات وكذلك يقوم بإرسال المعلومات وتلقيها من خلال روابط الاتصالات السلكية واللاسلكية بين أجهزة المعالجة الامامية الموجودة في كل المصارف التجارية بالإضافة الى ذلك يتم تسليم المعلومات والتحقق من النموذج المادي الاصلي ومطابقته مع الاصدارات الالكترونية للتحقق منها وتسويتها في المساء): (, 2018 , p 22 Asmah , Ofoeda, Gyapong)، وهناك أهداف عدة لهذا النظام ومنها (التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة عن وضعية الخزينة في السوق المالية والوطنية وكذلك تقليص اجال المعالجة فيتم القبول او الرفض في اجل اقصاه (5) أيام بالإضافة الى تأمين أنظمة الدفع و ضمان أمن التبادل وتفاذي حدوث مشاكل محاسبية وكذلك مواجهة عملية تبييض الأموال) (Mass payment system, 2006 , P15)

المطلب الثاني: نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية و نظام المقاصة الداخلية و نظام الدفع بالتجزئة في البنك المركزي العراقي

المحور الأول: نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية: هذا النظام يعمل على إدارة السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية وهو يمكن البنك المركزي من مراقبة وإدارة السيولة وبلغت عدد المصارف المشتركة في هذا النظام (28) مصرفاً في عام (2018). وتم التنفيذ الفعلي لنظام حفظ الأوراق المالية في العراق عام 2008 إذ تم ربط نظام التسوية الاجمالية الفورية مع نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية لأجل إتمام عملية التسوية المالية في حساب المشاركين و يعمل هذا النظام على استقرار السيولة لدى المصارف وتنشيط حركة الاسواق قصيرة الاجل بالإضافة الى سحب جزء من السيولة الفائضة في الاقتصاد .

المحور الثاني: نظام المقاصة الداخلية: وهو نظام لتبادل المقاصة الداخلية للمصارف الحكومية التي لا تمتلك نظاماً مصرفياً شاملاً أي أن عمله يكون داخل البلد إذ انه يمكن فروع المصارف المشاركة من إرسال واستلام ملفات أوامر الدفع والصكوك في ما بينهم بطريقة الكترونية بالإضافة الى أنه يوفر للإدارة العامة للمصرف الكفاءة والدقة والشفافية في مراقبة جميع التحويلات ويوفر أيضاً قاعدة بيانات لجميع التحويلات التي تتم من خلال هذا النظام وبدأ العمل بهذا النظام في المصارف العراقية في 2016/6/1، وبلغت عدد المصارف المشتركة في هذا النظام (6) مصارف في عام (2018). (الحسيني ، 2019 ، ص 68 – 69)

المحور الثالث: نظام الدفع بالتجزئة: هو نظام لتحويل الأموال التي تتعامل بشكل كبير مع المدفوعات ذات القيمة المنخفضة مثل التحويلات الائتمانية والشيكات ويتم استخدامها في الغالب لمعظم المدفوعات من وإلى الاشخاص وبين الاشخاص والشركات وإن أموال هذا النظام تكون أما في البنك المركزي أو في المصارف التجارية . (Payment Systems Worldwide ,2013 ,P.39) وفي العراق ضمن إطار سعي البنك المركزي العراقي لتطوير وتحديث الخدمات المالية والمصرفية بما يتواءم مع التطورات الدولية في هذا الميدان تم انشاء البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق عام 2016 . (علي ، 2016 ، ص 8)

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على انتشار وسائل الدفع الإلكترونية في العراق المطلب الأول: التحديات والمخاطر التي تواجه وسائل الدفع الإلكترونية في العراق المحور الأول: التحديات التي تواجه انتشار وسائل الدفع الإلكترونية:

1. انعدام الأمن: إن أنظمة الدفع عبر الإنترنت هي هدف سهل لسرقة الأموال وشخصية المعلومات وبما أنه يجب على العملاء تقديم تفاصيل بطاقة الائتمان وحساب الدفع وغيرها من المعلومات الشخصية عبر الإنترنت لذلك يجب على الجهات التشريعية والرقابية على عمل المصارف العراقية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي إصدار قوانين وتشريعات تحمي المتعاملين في هذه الوسائل. (البنك المركزي العراقي، 2018، ص 100 – 245)

2. المدفوعات عبر الإنترنت غير مجدية في المناطق الريفية: إذ أن سكان المناطق الريفية لا يعرفون القراءة والكتابة وهم أيضاً غير قادرين على تشغيل أجهزة الكمبيوتر وعلى هذا الأساس فإن أنظمة الدفع عبر الإنترنت ليست ممكنة للقرويين، لذلك وضع البنك المركزي العراقي ضمن استراتيجيته للأعوام (2016 – 2020) توجيهات كثيرة منها توسيع شبكة الفروع المصرفية ونشر وتطوير الخدمات المصرفية وبذلك تم نشر خدمة الهاتف النقال ليتمكن الافراد من الحصول على هذه الخدمات عبر مزودي خدمات الدفع الإلكتروني.

3. قلة الوعي: إجراء الدفع عبر الإنترنت ليس بالأمر السهل إذ يواجه الأشخاص المتعاملون مشاكل فنية في الخادم تمنعه القيام بذلك لذلك فإنهم يتجنبون الدفع عبر الإنترنت، وعليه يجب على المصارف العراقية نشر الوعي المصرفي من خلال تدريب وتأهيل كادر بشري من الموظفين لتعريف الزبائن بالخدمات الإلكترونية. (عطية، 2015، ص 61)

4. عدم وجود الدعاية: من المعروف ان الدعاية والاعلان يلعبان دوراً هاماً في التسويق لوسائل الدفع الإلكترونية إذ ان حداثة وسائل الدفع الإلكترونية في العراق وضعف الدعاية لها من شأنهما ان يؤدي الى ضعف انتشارها. (شندي، 2011، ص 18)

المحور الثاني: المخاطر التي تواجه انتشار وسائل الدفع الإلكترونية في العراق المحور الأول: المخاطر التي تواجه المستخدمين: وتقسم هذه المخاطر الى:-

أولاً: المخاطر التي تحيط بالمستخدمين بسبب خطر إفلاس مؤسسة الإصدار: من الممكن أن يصادف المصرف المصدر لوسائل الدفع الإلكترونية خطر عدم اليسار او عدم الملاءة المالية بالقدر الذي يلتزمون فيه بتحويل قيمة هذه الوسائل الى نقود

قانونية وهو الأمر الذي يظهر خطره بصفة خاصة مع حدوث حالات الغش والتزيف التي لم يتم اكتشافها في وقت مبكر او مع سياسة التوظيف السيئ للأصول المقابلة للوسيلة الالكترونية (كاستثمارها جميعاً في أوراق مالية طويلة الاجل او عالية المخاطرة) وهذا ما يؤثر على الملاءة المالية لمصدري النقود الالكترونية بذلك تتعرض سمعة المصرف المالية الى الخطر ويكون من الصعب توفر قبول عام لاستخدام وسائل الدفع الالكترونية من جانب المستهلكين والتجار على حد سواء، لا سيما وإن سوق وسائل الدفع الالكترونية في العراق لا تزال لم تنتشر- الانتشار الكافي في التعامل، ولمواجهة مخاطر الافلاس وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي في القطاع المصرفي العراقي قام البنك المركزي العراقي بتحديد نسبة معيارية وتسمى (نسبة الاحتياطي القانوني) (شكري، 2003، ص 5)

ثانياً: المخاطر على المستخدمين ذوي الدخل المنخفضة: يرى بعض المراقبين بأن استخدام وسائل الدفع الالكترونية يقتصر- على الشرائح الاجتماعية المميزة ومن ثم لا يكون بمقدور المستهلكين أصحاب الدخل المنخفضة استخدام هذه الوسائل والتمتع بمزاياها على النحو الفعلي فالنفقة المالية للحصول على النقود الالكترونية مثلاً واستخدامها يشكل عبء حقيقي تحد من انتشارها بين افراد الطبقة الفقيرة في العراق ولا يعد بمقدورهم الحصول على الخدمات المصرفية الالكترونية بالإضافة الى ذلك فإن استخدام نظم الدفع الالكترونية يعد من الامور الصعبة بالنسبة لذوي الدخل المنخفضة لأنها تتطلب القدرة على استخدام أجهزة الحاسوب والدخول الى شبكة الانترنت والتدريب للتعامل معها وهي من الامور الصعبة بالنسبة لهذه الفئة، (العجمي، 2013، ص 125 - 128) لذلك شكلت لجنة من قبل البنك المركزي العراقي وعضوية القطاع العام والخاص وهذه اللجنة تتولى إعداد استراتيجيات طويلة الاجل من اجل تعزيز وصول الخدمات المصرفية الالكترونية الى الفئات المهمشة وذوي الدخل المنخفضة أي الفقيرة وتقديم هذه الخدمات لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف مقبولة بالإضافة الى ذلك عمل البنك المركزي العراقي بالتعاون مع المصارف ورابطة المصارف التجارية العراقية الخاصة على زيادة توعية المواطنين من خلال عقد ورش عمل وندوات وكذلك استخدام وسائل الاعلام المختلفة من اجل القضاء على الامية التكنولوجية والمالية. (البنك المركزي العراقي، 2017، ص 95)

ثالثاً: المخاطر تحيق بالمستخدمين وتصدر عن التجار انحراف التجار:

من الممكن ان يصدر الخطر عن التاجر نفسه فمثلاً حينما ندخل مطعم او محل تجاري ونعطي بطاقة الائتمان والرقم السري لها للمستفيد وبعد هذه الخطوة يمكن للتاجر الغير أمين أن يضيف للماكنة مبالغ يضاعف بها المبلغ الواجب دفعها والحل النموذجي يتمثل في تنبيه العميل على ضرورة ان يطلب من التاجر الفاتورة المحتفظ بها لديهم ليقارن بينها وبين الفاتورة التي سلمت له من قبل هذه الجهة. (الوفا، 2003، ص 568)

النوع الثاني: المخاطر التي تواجه مؤسسات الإصدار :- من المخاطر التي قد تتعرض لها مؤسسات إصدار تلك الوسائل هي الآتي:-

أولاً: مخاطر مالية: قد تنجم المخاطر المالية عن غش وتلاعب العاملين بمؤسسات الإصدار ، فقد يحصلون على المعلومات الخاصة بالتوثيق بهدف اختراق حسابات العملاء او سرقة البطاقات مخترنة القيمة وكذلك الدخول والاختراق الغير مرخص لهم لنظم حسابات المصرف المصدر بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها سواء تم ذلك من خارج المصرف او من العاملين فيه ولتقليل من هذا النوع من المخاطر (الحسن، 2001 ، ص10) قام البنك المركزي العراقي كونه الجهة الرقابية والإشرافية على عمل المصارف العراقية والشركات المالية المصرفية والغير مصرفية بإتباع رقابة مصرفية فعالة لكشف وإعاقة أي اختراق من أجل إيجاد بيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي في العراق ، ولتقليل من هذه المخاطر المالية التي تمثل عقبات هامه تحول دون الانتشار الكبير والسريع لوسائل الدفع الالكترونية في العراق. (سلمان ، 2013 ، ص12)

ثانياً : مخاطر متعلقة بالمشروعية وإنفاذ القوانين: اهتمت الاجهزة المسؤولة عن إنفاذ القوانين في البنك المركزي العراقي بدراسة كيفية تحقيق أهدافها في المجال الجديد لوسائل الدفع الالكترونية وذلك سواء في ما يتعلق بالوقاية او التحقيق او تعقب الانشطة الاجرامية التي تؤثر على النظام النقدي ويمكن التمييز بين نوعين من الجرائم تتصل بنظم الدفع:

1. استغلال نظم الدفع لصالح نشاط اجرامي مثل (غسيل الأموال او التهرب الضريبي).
2. تعرض منتجات ووسائل الدفع الالكترونية ذاتها للهجوم وذلك بواسطة أنشطة التزييف او الغش او التشويش او إعاقة النظام وهذا ما يؤدي الى خسائر من جانب المستهلكين والتجار وعلى هذا الاساس قام البنك المركزي العراقي قسم أنظمة المدفوعات بإنشاء مركزين منفصلين للعمليات يتكون من موقعين موقع أساسي وموقع بديل لضمان حماية هذا النظام.

وفي الواقع أنه مع انتشار وسائل الدفع الالكترونية سيتعين على المؤسسات المصدرة لها ان توازن بين اعتبارين اولهما هو نفقة تطبيق عناصر الأمان، وثانيهما هي الخسائر المحتملة الراجعة الى الغش والتزييف . (البنك المركزي العراقي ، 2015 ، ص 1)

ثالثاً: مخاطر فنية: ومن أبرز المخاطر التي تتعرض لها هذه الشبكات وهي مخاطر الفيروسات المعلوماتية التي تخترق هذه الشبكات وتعمل على تدمير مواقعها او حذف بعض البيانات والمعلومات التي تحتويها او نسخها واكثر هذه الشبكات عرضة لهذه الفيروسات شبكة الانترنت اذ يسعى محترفوا الشبكات و مجرموها من خلال اختراقهم منظومة المصرف لكي يتمكنوا من استلام المبالغ التي توصلوا اليها من حسابات عملاء

المصرف وذلك بإرسالها الى حسابات في مصارف اخرى في وقت قياسي قبل ان يتم اكتشافهم وهذه المخاطر تعيق انتشار وسائل الدفع الالكترونية في العراق .

المطلب الثاني: المعايير والضوابط لإصدار وسائل الدفع الالكترونية والطلب المستقبلي عليها في العراق

المحور الأول: المعايير والضوابط لتعزيز إصدار وسائل الدفع الالكترونية

أولاً : وسائل الحماية القانونية: يجب توفير محيط قانوني للأشكال الجديدة من أدوات الدفع لكي تضمن الثقة العامة في هذا الشكل من أدوات الدفع لذلك قام البنك المركزي العراقي بتشريع قوانين لعمل المصارف العراقية لتنظيم العمل بين المشاركين والبنك المركزي العراقي من خلال عقود اعدت لهذا الغرض تضمن الأمان والحماية القانونية لحقوق الجميع وإن هدف البنك المركزي العراقي من سنه لهذه القوانين جاء تماشياً مع المعايير والضوابط المصرفية الدولية والسعي الى تعزيز الثقة بالاقتصاد من خلال انشاء نظام مصرفي تنافسي متاح للجميع

ثانياً: وسائل الحماية التعاقدية: ينبغي على المصرف أن يضمن الشروط التعاقدية والشروط التي تضمن الادوار والعلاقات والالتزامات والمسؤوليات لجميع الاطراف المتعاقدة (الدافع والمصرف والتاجر) في اتفاقيات خطية وكذلك يجب ان تتسم إجراءاتها بالمرونة لكي تتناسب مع الظروف القائم. (خزعل و محمد ، 2017 ، ص 312)

ثالثاً: وسائل الحماية الفنية: يجب على مزودي خدمات الدفع الالكتروني الامتثال لمعايير العمل التجاري والتقني على أساس ما يصدر من البنك المركزي العراقي وفقاً للمعايير الدولية المتمثلة في استخدام الوسائل الفنية ومنها استخدام تقنيات التشفير لضمان سلامة وصحة المصادر وحماية البيانات لمنع إساءة استخدام البيانات الشخصية والحد من الاحتيال ويتم ذلك من خلال التعامل بمفاتيح التشفير وأسماء المستخدمين وكلمات المرور والارقام التعريفية الشخصية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وبمنتهى السرية لضمان منع وصول الغير مصرح به مثل القراصنة الى الانشطة التي تحدث ضرراً او تغييراً او تلفاً لنظام الدفع بالعراق. (خلف ، 2019 ، ص 113)

المحور الثاني: الطلب المستقبلي على وسائل الدفع الالكترونية في العراق

أولاً: أهمية وسائل الدفع الالكترونية بالنسبة للمستهلكين: إن أهمية الدفع الالكتروني بالنسبة للمستهلكين تكمن في إنها تقضي على مشكلة النقدية السائلة وتمكن المستهلك من دفع اثمان مجموعة واسعة من الخدمات والسلع الالكترونية بالإضافة الى ذلك فان تعميم نظام الدفع الالكتروني في الوزارات والهيئات الحكومية المختصة في تقديم الخدمات للجمهور سوف يؤدي الى تسهيل عملية دفع اثمان الخدمات مثل (فواتير الماء والكهرباء والغاز) التي تقدمها تلك الجهات وكذلك فإن خدمات الدفع الالكترونية تمكن الاشخاص

من الوصول الى حساباتهم المصرفية في أي وقت أي إنها توفر الوقت والجهد للمستهلكين .
(خليل ، 2018 ، ص 133 – 134)

ثانياً: العوامل المحددة للطلب على وسائل الدفع الالكترونية في العراق: يخضع حجم الطلب على وسائل الدفع الالكترونية في العراق لتأثير عوامل عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وتقنية وسياسية وأمنية، إذ تؤثر هذه العوامل في رسم حدود الفئات والاعداد التي يمكنها الحصول على حسابات مصرفية او بطاقات بلاستيكية، وهي عناصر ضرورية للتعامل بوسائل الدفع الالكترونية في العراق بالإضافة الى ذلك فإن الأوضاع السياسية لها دور كبير في زيادة حجم الأموال المودعة لدى المصارف وزيادة الطلب على الخدمات المصرفية الالكترونية ونتيجة الظروف الاقتصادية والأمنية التي يمر بها العراق الغير مستقرة فقد زاد الطلب على الخدمات المصرفية لا سيما خدمات الدفع الالكترونية لأنها تعد مصدر ثقة وأمان بدل من استخدام النقود السائلة، وكذلك يتأثر حجم الطلب على وسائل الدفع الالكترونية بمدى نمو التجارة الالكترونية ومن الواضح ان سوق التجارة الالكترونية في العراق أخذ في الاتساع في السنوات الاخيرة نتيجة انفتاح العراق على العالم الخارجي. (نجم ، 2013 ، ص 8)

ثالثاً : اهمية وسائل الدفع الالكترونية بالنسبة للبائعين والتجار:- إن ظهور نظام الدفع الالكتروني في العراق كوسيلة للدفع جلبت العديد من المزايا للبائعين والتجار خصوصاً بعد تفعيل الرقم الدولي الموحد للحساب المصرفي على نظام المدفوعات من قبل البنك المركزي العراقي وهذا الرقم مبني على مواصفات دولية خاصة ومعتمدة على مستوى العالم اذ يتيح هذا الرقم لمستخدميه التحقق من صحة رقم الحساب لتسهيل أتمته التحويلات وبذلك فإنها ستوفر الوقت والمال للبائعين والتجار فمن ناحية الوقت يوفر سهولة سرعة إبرام الصفقات أما من ناحية توفير المال فإنها قليل التكلفة، وبذلك تم توجيه المصارف العراقية من قبل البنك المركزي العراقي على اعتماد الرقم المحاسبي الموحد في التحويلات لتتمكن في خلق اسواق جديدة . (البنك المركزي العراقي ، 2017 ، ص 1)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. ان استخدام وسائل الدفع الالكترونية سيؤدي الى ارتفاع نسب السيولة المصرفية وتجاوزها النسب المحددة من البنك المركزي وهذا ما يؤدي بدوره الى تشجيع المصارف الى زيادة منح الائتمان.
2. ان استخدام نظام التسوية الاجمالية الفورية (RTGS) يتطلب ان تكون هناك اموال كافية لدى المصرف لتغطية اوامر الدفع في مرحلة الاغلاق الاولي لان تسويتها نهائية لا رجعة فيها والمعاملات سوف يتم نشرها في وقت واحد الى حساب الاعضاء المرسلين والمستلمين.

3. ان نظام المقاصة الالكترونية (ACH) يقلل من المخاطر الناتجة عن تبادل الصكوك يدوياً وان الهدف من نظام المقاصة الالكترونية هو تقليل الصكوك غير المحصلة عن طريق الانتقال المؤتمت لأدوات الدفع فضلاً عن توفير جودة عالية من خدمات الدفع وزيادة تداولات الاموال والتحويلات بشكل كفوء وتحسين السيولة .
4. ان لوسائل الدفع الالكترونية مخاطر ومنها ما يقوم به بعض المحترفين باختراق نظم شبكة الاتصالات والانترنت ويقومون بتغيير نظم المعلومات والبيانات.
5. حيث أن وسائل الدفع الالكترونية في المصارف العراقية في مرحلة مبكرة اذ لا تزال النقود الورقية تهيمن على التعاملات النقدية، كما ان الوسائل الالكترونية متاحة ايضاً الا ان استخدامها محدوداً للغاية.
6. ضعف حملات الدعاية والاعلان من قبل المصارف العراقية لتعريف الجمهور بالخدمات المصرفية التي تقدمها من اجل جذب العملاء لتزيد من استخدام وانتشار هذه الخدمات وبالتالي زيادة حجم التعاملات المالية معها.
7. ان اغلب التحديات التي تواجهها المصارف العراقية في تقديم الخدمات الالكترونية هو عدم ثقة افراد المجتمع في التسديد عبر الوسائل الالكترونية وقلة الوعي المصرفي لديهم.

التوصيات

1. ضرورة اهتمام المصارف العراقية بالخدمات المصرفية الالكترونية ويجب ان تكون ذات جودة عالية لتلبي احتياجات ورغبات الزبائن من دون ان يؤثر على تكاليفها لتتمكن من جذب اكبر عدد من الزبائن .
2. على البنك المركزي القيام بتحديث وتطوير انظمة ووسائل الدفع الالكترونية لتتماشى مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية العالمية من اجل خفض تكاليف المعاملات للعملاء بالإضافة الى كونه يساعد على توفير مجموعة واسعة من ادوات الدفع التي يمكن توظيفها للحد من ظاهرة غسيل الاموال.
3. يجب على المصارف العراقية تشديد الرقابة على تعاملاتها الالكترونية التي تقوم بها عن طريق توفير نظام رقابي فعال للحد من الاضرار الناتجة عن تجاوزات مرتكبي الجرائم الالكترونية التي قد تلحق اضرار جسيمة في نظامها المصرفي .
4. يجب قيام المصارف العراقية عمل ندوات لأفراد المجتمع كافة لنشر الوعي المصرفي وتعريفهم بالخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها واهميتها ومزاياها من اجل جذب العملاء .

المصادر العربية

1. عطية، احمد صبيح، 2015، الصيرفة الالكترونية في العراق عناصر النجاح والافاق، مجلة كلية الكوت الجامعة، العدد (صفر)، السنة الاولى.

2. العجمي، احمد عبد العليم، 2013، نظم الدفع الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
3. شندي، اديب قاسم، 2011، الصيرفة الالكترونية انماطها وخيارات القبول والرفض، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون
4. اقبال، اشرف السيد حامد، 2013، المعاملات المصرفية والمدفوعات الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
5. امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، 2008، اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية، مقاصة الشيكات في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي.
6. سلمان، بشرى طالب، 2013، انظمة الدفع الالكترونية في العراق، البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات.
7. البنك المركزي العراقي، 2017، دائرة الاحصاء والابحاث، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد (1)، العدد (2).
8. البنك المركزي العراقي، مشروع الدفع بالتجزئة، <https://cbi.iq/news/view/61>.
9. البنك المركزي العراقي، مكنونات نظام المدفوعات، <https://cbi.iq/news/view/29>.
10. الحسن، حسن شحاتة، 2001، العمليات المصرفية الالكترونية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الحقوق، جامعة بيروت .
11. عبد الصمد، حوالف، 2015، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية، اطروحة دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
12. سلمان، حيدر داود، 2019، الالتزام بسرية بيانات ومعلومات مستخدمي وسائل الدفع الالكترونية، المجلد (21)، العدد (4).
13. الراوي، خالد وهيب، 2010، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
14. رفاه عدنان نجم، العوامل المؤثرة على طلب الخدمة المصرفية <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald>
15. الحسيني، زهراء هادي معلة، 2019، تفعيل القطاع المصرفي في ظل استخدام انظمة الدفع الالكترونية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
16. غنام، شريف محمد، 2003، محفظة النقود الالكترونية رؤيه مستقبلية، مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة.

17. وفا ، عبد الباسط، 2003، سوق النقود الالكترونية (الفرص والتحديات والمخاطر)، المؤتمر العلمي الاول حول الجوانب القانونية والامنية للعمليات الالكترونية، اكاديمية شرطة دبي، الامارات العربية المتحدة.
18. خليل، فراس محمد، 2018، الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد الثالث.
19. القضاة، فياض مفلح، 2002، مسؤولية البنوك الناتجة عن استخدام الكمبيوتر كوسيلة للوفاء، مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات.
20. مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2017، غسيل الاموال عبر الوسائل الالكترونية، البحرين.
21. لفروجي، محمد، 2001، العقود البنكية بين مدونة التجارة والقانون البنكي، مطبعة النجاح الجديدة - المغرب.
22. ابو فروة، محمود محمد، 2012، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
23. علي، مرتضى راشد، 2016، تحليل تأثير قطاع تكنولوجيا المعلومات على المعاملات المصرفية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط، العدد (24)،
24. ابراهيم، مصطفى محمد، 2014، نظام المدفوعات الالكترونية واثرة على فاعلية المصارف التجارية، دبلوم عالي، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية.
25. العنزي، ممدوح رشيد الراشد ، 2015 ، الحماية الجنائية لبطاقات الدفع الالكتروني من التزوير، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المجلد (31)، العدد (62) .
26. الجنبيهي، منير وممدوح، 2006 ، البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية .
27. خزعل و محمد، نضال صاحب و محمد بهاء، 2017 اثر استخدام تقنيات الصيرفة الالكترونية في الصناعة المصرفية التنافسية، مجلة التقني، الجامعة التقنية الوسطى، المجلد الثلاثون ، العدد (4).
28. برهم، نضال وسيم، 2010، احكام العقود للتجارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
29. نظم الدفع الالكترونية الحديثة، 2009، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد الاول، المجلد الاول.
30. مني، نوري، 2014، التجارة الالكترونية والتسويق الالكتروني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .

- 31.شكري، هدى، 2003، المنتجات والخدمات المصرفية الحديثة، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، القاهرة .
- 32.الدبيسي، وائل، 2009، دليل العمليات الالكترونية في القطاع المصرفي، اتحاد المصارف العربية، لبنان .
- 33.عبد النبي، وليد عدي، 2015، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية ، البنك المركزي العراقي.
- 34.البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، قسم بحوث السوق المالية ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق للمدة (2010 – 2018)
35. البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والابحاث،النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2010-2018)

المصادر الاجنبية

- 36.Abdul Kalam Technical , 2016 ,The Study of Electronic Payment Systems , International Journal of Advanced Research in Computer Science and Software Engineering ,Volume 6, Issue 7.
37. Abhishek Mahajan, Akash Verma, Dhruv Pahuja ,2014 , Smart Card: Turning Point of Technology , International Journal of Computer Science and Mobile Computing , , Vol. 3, Issue. 10.
- 38.Adel M. Qatawneh, Fairouz M. Aldhmour , Lara T. Aldmour ,2016 , The Impact of Applying the Electronic Cheque Clearing System on Employees' Satisfaction in Accounting Departments' of Jordanian Islamic Banks , International Business Research Journal , Vol. 9, No. 2.
- 39.Alexander Ekow Asmah, Joshua Ofoeda, and Ken Gyapong ,2018 , the Electronic Cheque Clearing System in Ghana,The Electronic Journal of Information,Volume 21 Issue ,1.
- 40.Bingilar Paymaster Frank and Bariweni Binaebi , 2019 , Electronic Payment Systems Implementation and the Performance of Commercial Banks in Nigeria , EJBMR, European Journal of Business and Management Research , Vol. 4, No. 5.
- 41.Burhan Ul Islam Khan and Others ,2015 , A Compendious Study of Online Payment Systems , International Journal of Advanced Computer Science and Applications.

42. Credit Cards Advantages and Disadvantages, 2013, Latino Community Credit Union .
43. Dennis Abrazhevich , 2004 , Electronic Payment Systems , The work described in this thesis has been carried out under the auspices of the J.F. Schouten School for User-System Interaction Research , Technische Universiteit Eindhoven, Eindhoven – The Netherlands.
44. Elif Akagun Ergin , 2007 , Impact of Loyalty Cards On Customers' Store Loyalty, International Business & Economics Research Journal , Volume 6,
45. Kusumo Wardhono, Dwi Tjahja , 2015 , Establishing an integrated payment system (real-time gross settlement) in Asean , University of Groningen , AU .
46. Mass payment system, 2006 , flash info bulletin of the CNEP bank, n ° 2.
47. Mohamad Al-Laham and Haroon Al-Tarawneh and Najwan Abd allat , 2009, Development of Electronic Money and Its Impact on the Central Bank Role and Monetary Policy , Issues in Informing Science and Information Technology Volume 6 .
48. Mohammad AL-ma'aitah¹ , Abdallah Shatat² , 2011 , Empirical Study in the Security of Electronic Payment Systems , IJCSI International Journal, Vol. 8, Issue 4, No 1.
49. Mohammad Auwal Kabir , Siti Zabedah Saidin, Aidi Ahmi , 2015 , Adoption of e-Payment Systems , International Conference on E-Commerce, At Kuching, Sarawak .
50. Payment Systems In Germany – 2003 , Bank For International Settlements, Cpss - Red Book .
51. Payment Systems Worldwide A Snapshot Outcomes Of The Global Payment Systems Survey , The World Bank ,2013
52. Popovska-Kamnar, Neda , 2014 , The use of electronic money and its impact on monetary policy , Journal of Contemporary Economic and Business Issues , Methodius University in Skopje, Faculty of Economics , , Vol.1 , No.2.

53. Reng Zeng, Jianling Liu , 2009 , A Formal Specification of Mondex Using SAM , Conference: Service-Oriented System Engineering , USA .
54. Reserve Bank of India, Payment and Settlement Systems Division , 2013 <https://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/RTGS/PDFs/RTGS7>
55. Wilhelmina C. Mañalac, Agnes M. Yap And Magno Torreja, 2013 , Real Time Gross Settlement (Rtgs) System And Its Implications For Central Banking .